المبادرات المرتبطة بمسألة حريّة الدين والمعتقد في لبنان

في تقرير السيد هاينر بيلفالدت المُقرِّر الخاصّ للأمم المتّحدة، عن حرية الدين أو المعتقد، على إثر زيارته لِلُبنان بين ٢٣ آذار و٢ نيسان ٢٠١٥، يتحدث المُقرر بإيجابية عن مسار المبادرات التي تُعنَى بمسألة الحريّة الدينية في لبنان، سواءٌ تَعلّق الأمر بالمبادرات التي يقوم بها القادةُ الدينيون أو مؤسسات المجتمع المدني، ويقول: «لدى لقائي قادةً دينيِّين من طوائف مختلفة، سمعت العديد من الالتزامات بالحوار بين الأديان بما يعزّز روح العيش المشترك والتعاون. فمشاريع الحوار بين الأديان تَظهر بأشكال مختلفة، كما أن القادة الدينيين يَعقدون قِممًا منتظمة يتناقشون خلالها، من بين مواضيع أخرى، في قضايا سياسية ذات اهتمام مشترك. ووفقًا لِلَجنة الحوار المسيحي الإسلامي، سوف يتّخذ التعاون بين القادة الدينيين طابعًا مؤسَّسيًّا».

وفيما يأتي ذِكرٌ لأهمِّ المبادرات القائمة التي تُعنى بمسائل الحريّة الدينية في لبنان:

أولًا: مبادرات إيجابية من سلطة الدولة والقانون

تَبرز بعضُ المبادرات القانونية الهامة على مستوى السلطة، مثل إصدار وزير الداخلية زياد بارود في العام ٢٠١١: «تعميمًا، يقضي بشطب المذهب في السجل [لمن يرغب]، وفقًا لِمَا ورد في الرأي الصادر عن هيئة التشريع والاستشارات رقم ٢٠٠٧/٢٧٦، واستكمالًا له، والذي يؤكد على حق كلِّ مواطن بعدم التصريح عن القيد الطائفي في سجلات الأحوال الشخصية أو شطب هذا القيد. هذا التعميم هو الذي أتاح في العام ٢٠١٣ تنظيم وتسجيل عقود زواج مدنية لأول مرّة في لبنان: «كانت المرة الأولى التي يتمّ فيها تطبيق الدستور اللبناني فيما يتعلّق بحقوق الأفراد من دون المسّ بحقوق الطوائف» بحسب جوزيف بشارة، الكاتب العدل الذي عَقد أول الزواجات المدنية في لبنان». أيضًا يُسجَّل لوزير الداخلية مروان شربل في حكومة نجيب ميقاتي سنة ٢٠١١: «افتتاحُه فجوةً فعلية في النظام اللبناني، السياسي والاجتماعي والروحي، من خلال توقيعه ١٣ وثيقة زواج مدني. وهو أصبح بذلك أول وزير لبناني يطبّق القانون ويعطي اللبنانيين الحقَّ في الزواج المدني»(١). لكن هذه المسألة ظلت في حكم المعطَّلة إلى اليوم، في ظل تمَنُّع الوزراء والمسؤولين عن تنفيذ مندرجات هذه المسائل، والإفراج عن عقود الزواج المدني التي عُقدت في لبنان.

تَبرز على مستوى الدولة اللبنانية مجموعةٌ من المبادرات، التي تُعزز مسألة حريّة الدين والمعتقد، إلا أن هذا الأمر ينحو نحو موضوع الحوار الديني اللبناني المسيحي أكثر منه نحو صَوْن الحريات الدينية للمجموعات الدينية كافة.

كانت الحكومة اللبنانية قد أصدرت عام ٢٠١٠: «**قرارًا** بِتبنّي «عيد البشارة»، الذي يَحتفل به المسيحيون في الـ٢٥ آذار/مارس من كل سنة، عِيدًا وطنيًّا رسميًّا. واستندت الحكومة في قرارها إلى وجود قواسم مشتركة تجعل هذا العيد خاصًّا بالمسيحيين والمسلمين معًا». وقد درجت العادة من ذلك الحين على إجراء احتفالات جماعية بمناسبة عيد البشارة، تَجْمع المسلمين والمسيحيين، ومنها **اللقاء** الذي حصل في السراي الحكومي في ٢٥ آذار ٢٠١٩ برعاية رئيس الحكومة تحت عنوان «معًا حول سيِّدتنا مريم». وكان هذا أول احتفال إسلامي مسيحي جامعٍ ورسميّ.

ثم إنَّ هناك لجنة رسمية، هي اللجنة الوطنية الإسلامية المسيحية للحوار منذ عام ١٩٩٣، والتي تقتصر -بحسب ما ذكرنا- على الحوار الإسلامي المسيحي في لبنان. تقوم هذه اللجنة بين الحين والآخر بالزيارات واللقاءات. ولِلّجنة صفةٌ تمثيلية، فهي تُمثل الطوائف المعترَف بها بشكلٍ رسمي. وتقوم اللجنة بهذه الزيارات وفق رؤية التعاون بين المؤسسات الطائفية القائمة في لبنان **(يُراجع)**، وتشارك في القمم الروحية التي يشارك فيها ممثلو المجموعات الدينية، التي تُعقَد بين الحين والآخر **(يُراجع)**.

أيضًا في الإطار ذاته من التركيز على مسألة حوارات الأديان، تُعقد أحيانًا لقاءات بين ممثلي الأديان في لبنان برعاية رسمية، مثل: المؤتمر الذي عُقد في تشرين الأول من العام ٢٠١٩، في إطار ما سُمّي **اللقاء المشرقي** تحت عنوان «لقاء صلاة الفطور: لبنان وطن الحوار والحضارات»، برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون وحضوره، في فندق هيلتون حبتور، يومي ١٤ و١٥ تشرين الأول. وقد شارك فيه مجموعةٌ من ممثلي الأديان: كمفتي طرابلس الشيخ مالك الشعار، وأيضًا **شارك** مكتبُ الحوارات العامة للبهائيين. لكن اللقاء تَوقَّف عن العمل، ولم يُعقد أيُّ مؤتمر آخر. وقد أثار حين عقدِهِ جملةً من النقاشات حول الهوية السياسية التي تصبغه وأبعادِه.

لقد أطلق رئيسُ الجمهورية اللبنانية الأسبق ميشال عون، في السياق ذاته من التركيز على مسألة الحوار، **أكاديمية الإنسان للتلاقي والحوار** قبل أربعة أيام من نهاية ولايته، وأنشأ لجانها. لكن هذه الأكاديمية التي عبّر عنها سابقًا في العالم ٢٠١٧ من خلال القول بأن: «الحاجة مُلحّة إلى مؤسسة تُعنى بتربية السلام، إذ وحدها ثقافة سلام وسماح جديدة تُعلّم مبادئ العيش معًا أو ما يسمّيه البعض «العيش المشترك» يحترم فيه الإنسان حرّية المعتقد والرأي وحق الاختلاف، يمكنها أن تواجه الإرهاب، وأن تؤسّس لمجتمعات قادرة على إرساء السلام بين الشعوب والأمم» - ما زالت فكرة غير منفَّذة بشكل حقيقي، وهي تُشكل مادة للسجال السياسي أيضًا.

يمكن الإشارة أيضًا إلى سياق اللقاء مع الجالية اللبنانية اليهودية، الذي عُقد في السفارة اللبنانية في فرنسا في تشرين الثاني ٢٠٢٢، إذْ أُرفِقَت بطاقةُ الدعوة إلى هذا **اللقاء** بهذه الفقرة: «على لبنان، اليوم، أكثر من أيّ وقت مضى، أن يروّج لنموذجه الشامل. ونحن نعرف بدقة أنّ مستقبلنا لا يعتمد إلا على قدرتنا على أن نبقى موحَّدين، وعلى إرادتنا في مواصلة انفتاحنا على العالم وثرواته» **(يُراجع)**. عِلمًا بأن هذه المسألة قد أثارت ردود فعل ونقاشات، لِمَا لها من تداعيات سياسية **(يُراجع)**.

---

(١) https://kafa.org.lb/ar/node/296

- **المبادرات القضائية**

أيضًا تَبرز بعض المبادرات، التي يقوم بها بعض القضاة في مجال قضايا محددة مرتبطة بحرية الدين والمعتقد، إنْ على مستوى شكل الأحكام أحيانًا، أو على مستوى إبطال ممارسات مناقِضة لممارسة هذه الحريّة. وبرز في هذا المجال مثلًا: الحُكم الذي أصدره بتاريخ ٢٠١٩/١/٣١ القاضي المنفردُ الجزائيُّ في بعبدا جوزف تامر، والذي قضى بإبطال التعقبات بحقِّ مُدَّعًى عليهما: أحدهما قَسّ، والآخر مسلم اعتنق المسيحية الإنجيلية، أَحالَتْهُما للمثول أمامه النيابةُ العامة الاستئنافية في جبل لبنان، بتهمة إقدامهما على إثارة النعرات الطائفية، وتحقير الشعائر الدينية. ويَذكر أحد التقارير حول الموضوع أن هذا الحكم قضى بتوسيع مجال حريّة المعتقد في لبنان: «من خلال أمرين: الأول توسيع تعريف حرية المعتقد بما تفترضه أو تشمله، والثاني تضييق الضوابط الواجب احترامها في ممارسة هذه الحرية» **(يُراجع)**. واستند الحكم إلى عددٍ من المراجع: «التي من شأنها تكريس حرية المعتقد. وأكثر ما يلفت في هذه المراجع هو تعدُّدها، بحيث إنها شملت ليس فقط الدستورَ والمواثيق الدولية والعربية التي أقرها لبنان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق العربي لحقوق الإنسان)، بل أيضا أسنادًا دولية وأوروبية أخرى: كالإعلان العالمي بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائِمَين على أساس الدين أو المعتقد، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. فضلًا عن ذلك، فإن الحكم أسند أيضًا حرية المعتقد إلى المبادئ الدينية نفسها (الإسلامية والمسيحية)، والتي تفترض أن الإنسان يولد حُرًّا وله كامل الحرية في اختيار دينه ومعتقده» **(يُراجع)**. وقد كان الشخص المذكور في الحكم قد عمد إلى تغيير دينه الإسلامي واعتناق المذهب الإنجيلي، بعد تَعرُّفِه إلى مُبشّر في الكنيسة الإنجيلية، وتَردُّدِه على الاحتفالات التي تُقِيمها، وتصويره شريطَ فيديو بالتعاون مع المُدَّعَى عليه القَسّ اللبناني، الذي يوثّق تجربته والأسباب التي دفعته إلى تغيير دينه، لعرضه على المؤمنين العرب في السويد. وكان ذلك في العام ٢٠٠١.

أيضًا في مجال الأحكام القضائية، برز في شباط من العام ٢٠١٨ قرار القاضية اللبنانية «جوسلين متّى» بمعاقبة ثلاثة شبان (مسلمين)، بإلزامهم حفظ سورة آل عمران من القرآن، بعد تعرُّضهم لتمثال السيدة العذراء في طرابلس في شمال لبنان. وقد: «تلقَّى الشارع اللبناني القرار بكثير من الترحيب، على المستوَيَين السياسي والشعبي، ولاقى استحسانًا من مختلف مكونات المجتمع اللبناني» بحسب ما ينقل **موقع** يورو نيوز العربي.

- **المبادرات الدولية**

برزت على المستوى الدولي مؤتمرات دولية حول حريّة الدين والمعتقد، وشارك لبنان الرسمي أحيانًا فيها، مثال: المؤتمر الدولي الوزاري لحريّة الدّين أو المعتقد، الذي عُقد في لندن يومَي ٥ و٦ تموز ٢٠٢٢ **(يُراجع).** أيضًا سُجِّلَت مشاركة لبنان الرسمي في تموز ٢٠١٨ ممثَّلًا بوزير الخارجية في مؤتمر «تعزيز الحرية الدينية»، الذي عُقد في وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن، بدعوة من وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو **(يُراجع).**

ثانيًا - مبادرات المؤسسات الدينية

في العام ٢٠١٥، أصدرت جمعية المقاصد بيانًا بالغ الأثر والأهمية، على إثر المؤتمر المقاصدي الأول للإصلاح والنهوض، وسُمّي هذا البيان: **«إعلان بيروت للحريات الدينية».** يتضمن الإعلان سبعة بنود: ففي بنده الأوّل يُركِّز على حرية العقيدة والعبادة والتعليم، حيث: «إن الإيمان الديني اختيار حُرّ، وقرار حُرّ للإنسان نفسه، وهو بما يترتب عليه من حريات في العبادة والتعليم والتربية، حقٌّ من حقوق الإنسان والمواطن، تكفله النصوص القرآنية القطعيةُ الدلالة: {لا إكراه في الدين قد تَبيَّن الرُّشد من الغَيّ} [البقرة: ٢٥٦]، و {فذكِّر إنما أنت مُذكِّر، لست عليهم بمُصَيطِر} [الغاشية: ٢١ و٢٢]». وشدد البيان في بنده الثاني على: «الحقّ في الحُرمة والكرامة»، حيث استند إلى ما: «تُثبتُهُ النصوص الدينيةُ القطعيةُ الدلالة أيضًا {ولقد كرَّمْنا بني أدَم وحمَلْناهم في البَرِّ والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضَّلْناهم على كثيرٍ مِمَّن خلَقْنا تفضيلًا} [الإسراء: ٧٠]»، من أجل إعلان أنَّ: «الإنسان مكرّم لذاته الإنسانية. وأساسُ هذه الكرامة عقلُهُ وحريتُه في اختيار الاعتقاد والرأي والتعبير، ومسؤوليتُه أمام الله وحده عن هذا الاختيار». أمّا البند الثالث من البيان، فأشار إلى: «الحقّ في الاختلاف، والحقّ في التعدُّد»، واستخدم النصّ القرآني حجةً على هذا الحق، وذلك في آية {يا أيها الناس إنّا خلقناكم مِن ذكَرٍ وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائلَ لِتَعارَفُوا إنّ أكرمَكُم عند الله أتقاكم} [الحُجرات: ١٣]. فالاختلافُ والتعدد طبيعةٌ إنسانيةٌ واجتماعيةٌ من جهة، واختياراتٌ فرديةٌ و جَماعيةٌ أو مجتمعيةٌ من جهة ثانية. والتعارُف والاعتراف هو أمر الله سبحانه وتعالى، وهو الاستجابةُ الملائمةُ لإنسانية الإنسان، وعيشه في المجتمعات، ومع العالم» **(يُراجع)**. أيضًا شدَّد البيان على الحقّ في المشاركة السياسية والمجتمعية، والتزام المواثيق العربية والدولية، والالتزام بلبنان الوطنِ والدولة واحدًا وحرًّا وديمقراطيًّا، والتزام المقاصد بثوابتها وبِدَورها في حرية التعليم وتَقدُّمِه، وفي استنارة الدرس الديني، وفي الولاء للوطن والدولة الوطنية **(يُراجع).**

بموازاة ذلك، أطلَقَت مجموعة من اللاهوتيات واللاهوتيين المسيحيين من لبنان وفلسطين والأردن وثيقة في ٢١ أيلول ٢٠٢١ تحت عنوان «نختار الحياة»، تناولت أوضاع المسيحيين في الشرق الأوسط، وهدفَت إلى دفع: «المسيحيّين في الشرق الأوسط إلى اعتماد خيارات متجدّدة في السياسة والفكر والاجتماع» **(يُراجع).** دعت الوثيقة إلى الانخراط في: «حوار معمق تشديدًا على الهموم والتحدّيات والطموحات المشتركة في تدعيم أُسس كرامة الإنسان، والسلام المجتمعيّ، ودولة المواطنة، والحقّ بالاختلاف، والعدالة الاجتماعيّة، والنزاهة الاقتصاديّة، وحسن التدبير الإيكولوجيّ، والتعاضد الإنسانيّ، والشهادة لقيم الحقّ والعدل والحرّيّة وحقوق الإنسان» **(يُراجع)**. وإضافة إلى ذلك، فقد امتازت هذه الوثيقة بالتشديد على التنوّع الذي امتازت به المسيحية منذ أقدم الأزمنة (الفقرة ٣٢) وعلى حريّة الضمير، حيث تعلن في الفقرة (٥٨) أنها حقٌّ مقدس غير قابل للتصرّف؛ ما يجعل من الضروري: «الانتقال من فكرة التسامح إلى حريّة الضمير، التي تتيح لكل فرد بشري أن يعيش حرًّا وفقًا لخياراته وقناعاته». **(تُراجع الوثيقة).**

تهتم المؤسسات الدينية المختلفة في لبنان بعقد الندوات حول الحرية الدينية، فمثلًا: عقَد المركزُ الكاثوليكي للإعلام في لبنان بعضَ الندوات حول مسائل التنوع الديني و الحريّة الدينية، مثل: الندوة في كانون الثاني ٢٠١١ حول مفهوم الحريّة الدينية **(يُراجع)**، أو الندوة التي عُقدت في ١٥ نيسان ٢٠١٧ حول المواطنة والتنوّع الديني **(يُراجع).**

وفي ٢١ شباط ٢٠١٥، في قصر الأونيسكو في بيروت، أطلق السيد علي فضل الله في **ملتقى** الأديان والثقافات للتنمية والحوار نداءه من أجل الحوار والسلم الأهلي. حضر اللقاء حشدٌ من الشخصيات الدينية والروحية والاجتماعية والسياسية، وممثلون عن الأحزاب والقوى السياسية في لبنان. أيضًا أصدر السيد فضل الله بيانًا رحّب فيه **بالنداء**، الذي وجَّهه: «شيخ الأزهر إلى علماء الطائفة الشيعية لعقد «حوار إسلامي إسلامي بهدف نبذ الفتنة والنزاع الطائفي»، في ظلّ التوتّرات التي تشهدها بعض دول المنطقة على خلفيّة مذهبية».

وفي حزيران من العام ٢٠٢١، **أقامت**: «اللجنة الثقافية في المجلس المذهبي لطائفة الموحِّدين الدُّروز لقاءً ثقافيًّا بعنوان: "الحوار الإسلامي المسيحي: أيُّ دورٍ للشباب؟»، وذلك بالتعاون مع مؤسسة أديان، شاركت فيه نخبة من الشخصيات الحوارية: المفتي الشيخ أحمد طالب، والقاضي الشيخ محمد أبو زيد، والأب نعمة صليبا، والدكتور زياد فهد. افتَتح اللقاء الشيخ الدكتور سامي أبي المُنَى شيخ عقل الطائفة، وأدارته الدكتورة نايلا طبّارة رئيسة مؤسسة أديان».

ثالثًا: المبادرات الإيجابية المجتمعية

تعمل مجموعات المجتمع المدني ومجموعات النشطاء في لبنان، وأيضًا المؤثّرون في تعزيز موضوع الحريّة الدينية، والحوار بين الأديان، ومواجهة خطابات الكراهية، وتعزيز ثقافة الحوار. وتَبرز في هذا المجال جمعية DLR «حوار للحياة والمصالحة»، التي تعمل مع إطار «الشبكة المستدامة للقادة الدينيين في طرابلس والشمال» على هذه الموضوعات، مِن ضِمنها التعرّف المتبادل وبناء الجسور وغيرها (يراجع: **١،٢،٣،٤**)، وبناء شبكة صداقة بين المؤمنين من مختلف الأطياف..**(يُراجع)**.
أيضًا تقوم DLR كل عام بنشاطات **لأكاديمية حوار الأديان**، وذلك بهدف: «إعادة التشبيك بين الخرِّيجين لترسيخ ثقافة الحوار، وتعزيز بناء بيئة حاضنة للتنوّع في لبنان»، وفق ما يَعرض المشاركون في الأكاديمية **(يراجع)**.
رغم عدم انخراط وسائل الإعلام في لبنان بشكل كاف في نشاطات داعمة لحريّة الدين والمعتقد، تَبرز بعض المبادرات التي تشترك فيها مع مجموعات دينية غير معترف بها، مثال: النشاط تحت عنوان: «هل نحن أسرى التنميط حين نتعرف على مجموعات لا نعرف عنها الكثير؟»، وبالتعاون مع «درج» و Minority Rights Group، حيث شاركت مجموعة من الشباب البهائيين في **تجربة اجتماعية** مميزة، هدفها التعريف بالدين البهائي، والانفتاح اكثر على التنوع الغني في لبنان، وأيضًا انفتاح البهائية على كل الأديان، والعناصر المشتركة بينها وبين غيرها من الأديان.
وتبرز أيضًا المبادرات المجتمعية، التي تقوم بها المجموعات الدينية غير المعترف بها، من خلال تنظيم الندوات والحوارات، مثال: الحوار الذي نظمته الجامعة البهائية في لبنان في تموز ٢٠١٩ بعنوان: «دور الدين في بناء السلام». وقد أضاء الحوار على مكوّنات السلام، وعلى أهمية مبدأ الحوار، والوحدة في التنوع، بصفتها دعائم أساسية لبناء السلام في المجتمع. وشارك فيه عدد من أعضاء في جمعيات غير حكومية، ونشطاء في مجال خدمة المجتمع وحوار الأديان**(يُراجع).**
أيضًا تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالمبادرة إلى عقد المؤتمرات، بالمشاركة والتعاون مع فاعلين في المجتمع، وتهدف فيها إلى طرح مسائل الحريّة الدينية وتسليط الضوء على دور المواطنة في حماية التعددية الاجتماعية، على مستويات مختلفة، مثال: المؤتمر الإقليمي الذي عقدته مؤسسة أديان بعنوان: «الحرية الدينية والمواطنة الحاضنة للتنوع في العالم العربي» في ٢٠١٦/٨/٣١ و ٢٠١٦/٩/١. وقد «جمع المؤتمر ٢٢ أكاديميًّا وعالِمَ دِين وصانع سياسات من لبنان وسوريا والأردن وفلسطين والعراق ومصر وتونس، الذي أفضى إلى وضع ورقة بيضاء في هذا المجال(٣)، وهدف **المؤتمر:** «إلى تطوير لغة مشتركة بين الفكر الديني والفكر المدني والسياسي والحقوقي، ووضع ورقة مشتركة لرسم خارطة طريق تسمح بالحفاظ على التنوع».

إضافةً إلى ذلك، تقوم مؤسسة أديان بإعطاء المدربين والمدربات والقادة الدينيين والصحافيين والصحافيات وغيرهم، فرصة لحضور تدريب عامّ وشامل حول حرية الدين والمعتقد والمواطنة الحاضنة للتنوع، مرتين في العام منذ سنة ٢٠٢١. ينضمّ بعدها الخرّيجون والخرّيجات إلى شبكة الناشطين والناشطات في مجال حرية الدين والمعتقد، ويعملون على حماية هذه الحرية وتعزيزها من خلال المبادرات التوعوية المجتمعية والندوات والتعليم والمناصَرة. أيضًا أنشأت المؤسسة منصّة «بِحُرّية»، تُعنَى بانتهاكات حرية الدين والمعتقد والممارسات الفضلى المرتبطة بها، في لبنان والعراق والأردن ومصر والمغرب وتونس.

وفي إطار النشاطات المرتبطة بتنظيم المؤتمرات، فقد **دعت** منظمة «باكس من أجل السلام» إلى المشاركة في المؤتمر عبر الإنترنت حول «الحقوق الرقمية وحرية الدين والمعتقد في سياق العراق ولبنان وفلسطين»، وذلك في تشرين الثاني ٢٠٢١.

تُعَدّ البيانات التي تصدرها مؤسسات المجتمع المدني من أجل التصدي لانتهاكٍ ما لحريّة المعتقد، من المبادرات الإيجابية لِدعم هذه الحريّة. وقد أصدرت على سبيل المثال مجموعةٌ من المنظمات والجمعيات العاملة في الشأن المرتبط بحريّة الدين والمعتقد **بيانًا** حول توقيف«نشأت مجد النور»، المواطن الذي أعلن نُبوَّته، حيث اعتبرت فيه أن التوقيف يتعارض مع مبدأ حريّة الدين والمعتقد: «فالحريات الشخصية المكرسة في الشرعة العالمية لحقوق الإنسان، والتي التزم بها لبنان بشكل صريح في مقدمة الدستور (الفقرتين ب وج)، لا يجوز تقييدها إلا بهدف حماية حقوق الآخرين، أو إذا شكلت دعوة للعنف أو سببًا مُخلًّا بالنظام العام».

كذلك حدث الأمر على إثر منع موظفات من ارتداء **الحجاب** في إحدى المؤسسات، حيث أصدرت مؤسسة أديان بيانًا حول المسألة، وأعلنت فيه أنها تقف مع كل شخص مهمَّش، أو مُيِّز سلبيًّا ضده. وتَرفض أي نوع من الظلم والتمييز على أساس الدين أو المعتقد. أيضًا دعا البيان جميع المؤسسات إلى مراجعة أنظمتها الداخلية لتكون حاضنة للتنوع الديني، ولتحترم حق كل إنسان في حرية الدين والمعتقد، التي تتضمن حرية ارتداء اللباس الديني والرموز الدينية.

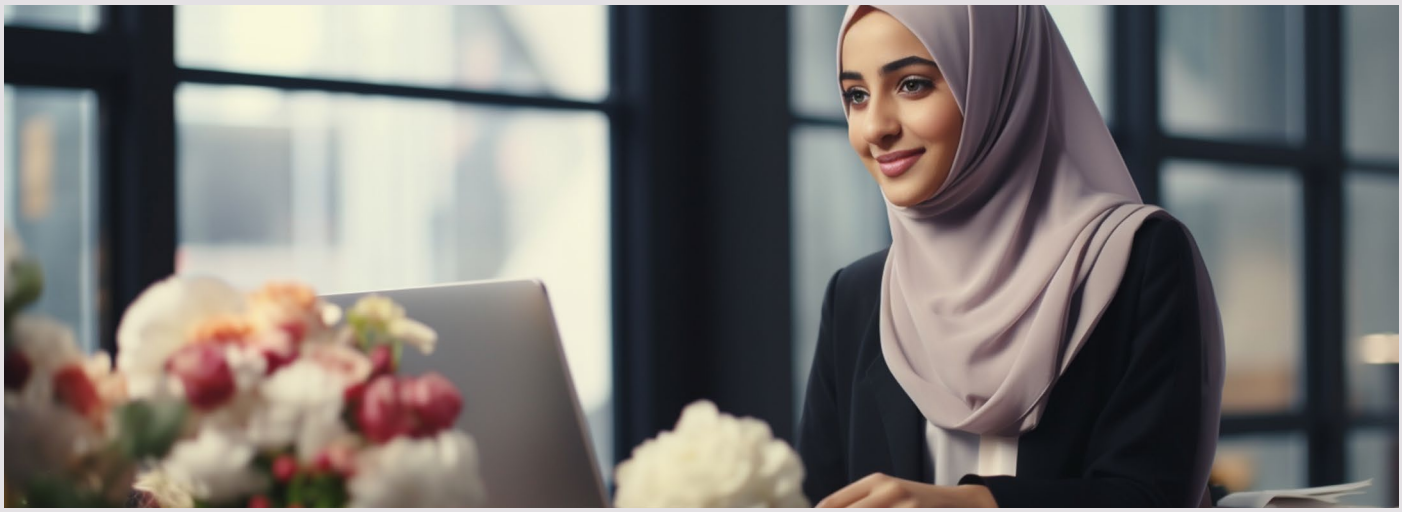

تقوم مؤسسة أديان أيضًا بمجموعة واسعة من المشاريع المرتبطة بمسائل حرية الدين والمعتقد، والتربية على المواطنة والتنوع. ومِن ضمن هذه المشاريع الرائدة: «برنامج ألوان»، الذي -بحسب ما تُعرّف عنه المؤسسة- أُطلق: «في العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ استجابةً للتوترات الطائفية المتزايدة بين جيل الشباب اللبناني، وإقرارًا بالمسؤولية في التعليم لضرورة مواجهة هذا التحدي في الإطار المدرسي. فقد طورت أديانُ برنامجَ ألوان لمعالجة الجهل والمشاعر السلبية تجاه التنوع الديني، وبناء قدرات التلامذة على إدارة هذا التنوع بشكل إيجابي، والعيش معًا في ضمن إطار المواطنة الفاعلة والحاضنة». فيجري إنشاء نوادي ألوان في المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة: «وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، ويمتدّ البرنامج على سنتين في الصفوف الثانوية الأولى والثانية، مع برامج مختلفة لكل عام. تشمل السنة الأولى تدريب التلامذة على مفهومَي «التنوّع الديني» و»الشراكة»، وعلى القيم والمهارات المرتبطة بهما. إضافة إلى جلسات التدريب في النادي، تتخلّل السنة الأولى أنشطة مشتركة بين النوادي، تشمل الزيارات المتبادلة والرحلات المشتركة لاكتشاف التراث الوطني الجامع، ولا سيّما المرتبط بالتنوّع الديني. أمّا السنة الثانية من البرنامج، فتهدف إلى توضيح مفهوم خدمة المجتمع لدى التلامذة، وتبنّي قيمه والتمرّس بالمهارات المطلوبة لتحقيقه عبر الاختبار العملي. يتعرّف التلامذة من خلال ذلك إلى دورهم الفاعل في المجتمع ومسؤوليّتهم الوطنيّة في المشاركة في الحياة العامّة وتطويرها، بهدف تحقيق العدل والتنمية والخير للجميع. أيضًا يكتشفون أنّ إنسانيّتهم تتحقّق بانفتاحهم على الآخرين والتضامن معهم ومساعدتهم، ليس فقط في بيئتهم الخاصة، بل أيضًا وطنيًّا وعالميًّا». أيضًا جرى توسيع هذا البرنامج ليشمل الصفين الثالث والرابع من مرحلة التعليم الأساسي، وذلك من أجل: «تعزيز فهم التنوّع الديني والثقافي، واحترام الرموز والمعتقدات الخاصة بالديانات الأخرى»(٣).

تَعْرض صفحة الفيسبوك الخاصة بالبرنامج مجموعة النشاطات المتنوعة والمؤتمرات المرتبطة بالبرنامج.

المبادرات المرتبطة بمسألة حريّة الدين والمعتقد في لبنان

من بين المشاريع التي عمل عليها معهدُ المواطنة وإدارة التنوّع في مؤسسة أديان، المشروع الذي عنوانه: « الحوار المدني الديني حول الحريّة الدينية». وقد تَوّج عمله على المشروع بإصدار كتاب عنوانه: «الحريّة الدينية في الحوار المدني الديني في لبنان»، وهو حصيلة المؤتمر الذي عُقد بتاريخ ٢٠١٦/٢/٦. وقد صدر الكتاب بإشراف زياد الصايغ، وبمشاركة مجموعة كبيرة من أهل الفكر والأكاديميا وعلماء الدين وصانعي السياسات: «للتفكير معًا، بغية إغناء مقاربة المواضيع بوجهات النظر المنبثقة من تخصصاتهم وخبراتهم»(٤). أمّا فصول الكتاب، فهي: الحريّة الدينية والكرامة البشرية، الحريّة الدينية وحريّة الضمير، الحريّة الدينية والدولة، الحريّة الدينية والمجال العام، الحريّة الدينية مسؤولية دينية مشتركة، خلاصات وآفاق. أيضًا أصدر مركز رشاد للحوكمة الثقافية ومعهد المواطنة وإدارة التنوّع كتيّبًا في العام ٢٠١٨ بعنوان: «ورقة بيضاء حول حريّة الدين والمعتقد في إطار الحوارين المدني والديني والإسلامي المسيحي». تتناول هذه الورقة: «توضيحات وتحديدات دينية وسياسية لحريّة الدين والمعتقد، وتنتهي بتقديم لائحتين من التوصيات، واحدة لصناع القرار على المستوى السياسي، وأخرى للقيّمين على المؤسسات والخطابات الدينية، علّها تسهم في تحقيق التقدّم المُلّح والضروري في هذا المجال، تحقيقًا للكرامة الإنسانية، والتنمية والمواطنة والاستقرار في دول المنطقة العربية»(٥).

كما ينسق أعضاءٌ وعضوات في منتدى المسؤولية الاجتماعية الدينية في مؤسسة أديان مشروع **«مبادرات مشتركة بين الأديان للعمل الإنساني وبناء ثقافة السلام».** ويتكون هذا المشروع من سلسلة من ثلاث حلقات حواريّة، والمنتدى هو شبكة متعددة الأديان، تتألف من قادة دينيين ونشطاء من لبنان، يعملون على توجيه المجتمعات بعيدًا عن التطرّف العنيف، وعلى تعزيز مفاهيم التنوّع والعيش معًا. عِلمًا بأن أديان قد أطلقت هذا المنتدى في العام ٢٠١٩، وبات يشمل اليوم أكثر من ١٠٠ عضو وعضوة.

أيضًا تعمل المؤسسات الأكاديمية بالتعاون فيما بينها، من أجل تحفيز المبادرات المرتبطة بالحريّة الدينية والحوار ودعمها. لقد أُنشئت **جائزة العلامة هاني فحص** بموجب اتفاقية موقَّع عليها في جامعة القديس يوسف في بيروت في ٢٠١٦/٤/٢٢، بالتعاون بين أكاديمية هاني فحص ودار العلم للإمام الخُوئي، وكرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار، ومعهد الدراسات الإسلامية المسيحية في جامعة القديس يوسف في بيروت، وكرسي اليونسكو في جامعة الكوفة في العراق **(يُراجع)**. وهي جائزة يجري توزيعها على الأفراد والمؤسسات الناشطين في مسائل الحريات الدينية ومسائل الحوار. ثم إنَّ الجامعة اليسوعية في لبنان تُخصص بعض النشاطات والبرامج، من أجل معالجة مسألة التنوّع الديني وإدارته تحت عنوان الوحدة في التنوّع، مثال: **الطاولة المستديرة** أو الكتاب الصادر عنها تحت إشراف الدكتور أنطوان مسرّة بعنوان: **«الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية والثقافية»**. وتشارك الجامعةُ بعضَ الجمعيات في مشاريع، مثل: **«ما منختلف»**، الذي يهدف إلى خلق حوار بين الأحياء السكنية حول موضوع الحرية الدينية، أيضًا تُنظِّم الحواراتِ المدرسيةَ التي يجريها الطلاب من مختلف المناطق والانتماءات حول الموضوع ذاته (**يُراجع**، وأيضًا **يراجع**).

يشكل **موقع تعددية** الإلكتروني مبادرةً مميزة في فضاء النشر الإلكتروني، فهو -بحسب التعريف الذي يقدمه لنفسه- يعمل: «على تعزيز ثقافة قبول الاختلاف وتثمين التنوّع، بهدف ضمان التفاعل الخلّاق والترابط الاجتماعيّ والعيش معًا بسلام بين مكوّنات المجتمع. لهذا يلتزم الموقع سياسة تحريريّة، تُقدّم خطابًا إعلاميًّا قائمًا على تحفيز الفكر النقدي واحترام الحريّات، ولا سيّما حريّة التعبير والمعتقد. ويعمل الموقع على نشر المعرفة السليمة بالتراث الثقافي والروحي والديني المتنوّع، ورصد الإشكاليّات المرتبطة به في سياق المجال العام العربي والعالمي، وذلك للإسهام في تكوين رأي عام مسؤول، قادر على مواجهة التطرّف والنزعات الظلاميّة». ينشر الموقع مجموعة من الفيديوهات التي تَعْرض المبادرات والنشاطات والقصص الملهمة المرتبطة بمسائل حريّة الدين والمعتقد تحت عنوان: **«شو قصتك؟»**. وأيضًا تَعرض سلسلة فيديوهات **«فينا نحكي دين»**، وهو محتوًى يحفّز إلى احترام الحريات الدينية، واستلهام عناصر الحوار والتواصل من جوهر الأديان. في المجال الإعلامي وتدريب الإعلاميين على العمل على محتوًى متوافق مع موضوعات حماية الحريات الدينية، يَبرُز ما قامت به منظمة **إنترنيوز** في الآونة الأخيرة، بالتعاون مع مؤسسة «سوشيل لاب Social- lab»، من إقامة دورات للصحافيين. وقد قام الصحافيون المشاركون بنشر مقالٍ صحافيّ حول الحريات الدينية في المنطقة العربية، بعد إتمامهم مجموعة من اللقاءات الخاصة بالموضوع مع مشرف مختص.

تعمل بعض المؤسسات غير الحكومية الدولية في لبنان، كمنظمة بيرغهوف، على مسائل مرتبطة بتعزيز حرية المعتقد، مثل هذا **المشروع** الواسع، الذي يهدف بشكل أساسي إلى إنشاء منتديات وإنشاء شبكات أمان، تساهم في سد الفجوات ومعالجة المخاوف المتبادلة، عن طريق دعم إنشاء شبكات أمان في مواجهة الاستقطاب الحاد السني الشيعي. إضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى تطوير طرق لتخفيف التوترات بين الجانبين، ودعم بِناء العلاقات البنّاءة، مثل: مجموعة عمل للتعليم الديني لإنشاء دليل حول «القيم المشتركة»، لتقديمه إلى المدارس السنية والشيعية، أو إنشاء مجموعة عمل وسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها.

وهناك الجمعيات الفنية، مثل: جمعية تيرو للفنون والمسرح الوطني اللبناني، التي دعَت في تموز ٢٠٢٠ في مدينة صور إلى حضور فيلم (أثواب نورانيّة). وقد تلا الفيلم مناقشة له في ضمن محور «المساواة وحرية المعتقد في لبنان». **فيلم «أثواب نورانيّة»**، هو وثائقيّ مدته ٥٢ دقيقة، يُلقي الضوء على التقليد التاريخيّ، والمعنى الروحيّ لملابس رجال الدين وعلمائه في الديانات السماويّة. يُظهر الفيلم المعنى الروحيّ لهذا الزيّ، ويُبرز تنوّع أشكاله وألوانه وتميّزه بين الطوائف. ويُبيّن الفيلم الأبعاد التاريخيّة والروحيّة للثوب، في محاولة تهدف إلى إظهار التقاليد وتأثّرها بتطوّر الحِقب التاريخيّة عبر الزمن، إلى جانب إظهار الجانب الروحيّ لِلّباس، الذي يُشكّل فرادة خاصّة في الأديان.

أيضًا يمْكن عَدُّ عملِ المؤسسات الهادفة إلى خلق إطار ضاغط من أجل تعديل قانون الأحوال الشخصية في لبنان، جهدًا أساسيًّا من أجل حماية حريّة الدين والمعتقد: **كمنظمة كفى**، ومنظمة أبعاد، **والتجمع النسائي الديمقراطي اللبناني**، وغيرها. ويَبرز مشروع جمعية أديان حول **حقوق النساء في قوانين الأحوال الشخصية** مثالًا على هذا الأمر، من خلال تسليطه الضوء على التمييز على أساس المعتقد في هذه القوانين.

تشكلت أخيرًا عام ٢٠٢٢ مجموعةُ عمل تنسيقية لمؤسسات وخبراء يعملون في مجال تعزيز حرية الدين والمعتقد، بدعوة من مؤسسة Search for Common Ground. وتسعى المجموعة للاستمرار في التنسيق بشكل مستدام، لتصبح مرجعًا في المناصَرة، وفي رصد الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والمعتقد في لبنان. تنسّق مؤسسة أديان هذه المجموعة في الوقت الحالي.

---

(٢)ورقة بيضاء حول حرية الدين والمعتقد في إطار الحوارين المدني الديني والإسلامي المسيحي، ص ٢٠.

(٣) أديان في عامين، منشورات أديان، بيروت ص ١٩.

(٤) الحريّة الدينية في الحوار المدني الديني في لبنان، إشراف زياد الصايغ، معهد المواطنة وإدارة التنوّع، بيروت، ٢٠١٧، ص ١١.

(٥) ورقة بيضاء حول حريّة الدين والمعتقد في إطار الحوارين المدني الديني والإسلامي المسيحي، مركز رشاد للحوكمة الثقافية، معهد المواطنة وإدارة التنوّع، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٢.